

تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي لقطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر: رؤية مستقبلية
من منظور المحاسبين – دراسة ميدانية على عينة من المختصين في المحاسبة –

Challenges of implementing the financial accounting system for the construction and public works sector in Algeria: A future vision from the perspective of accountants - a field study on a sample of accounting specialists

نسمة عدة¹ *، وحيد بليدية²

¹ جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)، مخبر تحديات النظام الضريبي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية،

etue.n.adda@univ-blida2.dz

² جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)، الخط Traditional Arabic، مقاس 12، البعد بين السطور

w.blidia@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال: 2025/03/16؛ تاريخ القبول: 2025/06/13؛ تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مختلف التحديات التي قد تواجه المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات في تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية، فالمحاسب يلعب دورا هاما في تحقيق تطبيق هذا النظام بالشكل الجيد في مؤسسات هذا القطاع، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لقطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر والنظام المحاسبي المالي، وتحليل عدد من الاستبيانات التي تحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص التحديات المختلفة التي من الممكن أن تواجه المحاسب أثناء تطبيقه لهذا النظام، وتم توزيعها على عينة من المختصين في مجال المحاسبة (محاسبين معتمدين – محافظي حسابات)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المحاسب يواجه صعوبة تكيف وتحديث لمخرجات النظام القديم من قوائم ودفاتر محاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف لهذا القطاع، كما أنه يفتقر إلى المعرفة والخبرة اللازمة فهو يحتاج إلى برامج تدريب وتكوين تساعده في معرفة كيفية تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية.

الكلمات المفتاحية: المحاسب؛ قطاع البناء والأشغال العمومية؛ النظام المحاسبي المالي المكيف؛ التحديات.

رموز تصنيف **jel**: M41;L74;O55;H83

Abstract: This study seeks to identify the diverse challenges faced by certified accountants and auditors in implementing the financial accounting system tailored to the construction and public works sector, Given the accountant's pivotal role in ensuring the effective application of this system within sector institutions, the study

adopted a descriptive-analytical methodology, This involved examining the fundamental concepts of Algeria's construction and public works sector and its financial accounting framework. Additionally, a series of questionnaires designed to explore challenges encountered by accountants during system implementation were analyzed.

The study was administered to a sample of accounting professionals, including certified accountants and bookkeepers, Findings revealed that accountants struggle to reconcile and modernize outputs from legacy accounting records and ledgers with the sector-specific adapted financial accounting system, Furthermore, the results highlighted a gap in accountants' requisite knowledge and practical expertise, underscoring the need for targeted training programs to enhance their proficiency in applying this tailored system within the construction and public works sector.

Keywords: Accountant; Construction and Public works Sector; Adaptive Financial Accounting System; Challenges.

Jel Classification Codes : M41 ; L74 ; O55 ; H83

تمهيد:

إن قطاع البناء والأشغال العمومية يتميز بتنوع وتعقد المشاريع وطول فترة إنجازها، والتي تستدعي تأطير محاسبي خاص يسائر طبيعتها، ونستطيع القول أن الاهتمام بهذا القطاع يرافقه اهتمام بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها مؤسسات هذا القطاع في مسك المحاسبة، والمجلس الوطني للمحاسبة (CNC) اهتم بمحاسبة هذا القطاع، حيث تم إصدار نظام محاسبي مالي مكيف خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية ومن هنا تبرز لنا الإشكالية التالية:

ماهي تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية لابد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل هذا النظام موحد لجميع مؤسسات هذا القطاع الصغيرة والكبيرة؟ وهل هناك صعوبة بتكييف وتحديث مخرجات النظام القديم من قوائم ودفاتر محاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف؟
 - ✓ هل سيحقق تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي المصدقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشف والقوائم المالية؟
 - ✓ ما مدى وعي المحاسبين بصفة عامة والعاملين بمؤسسات هذا القطاع بصفة خاصة بهذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية، وكيفية تطبيقه؟
- وللإجابة على مختلف التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ إن هذا النظام المحاسبي المالي موحد لجميع مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، وتوجد صعوبة تكيف وتحديث لمخرجات النظام القديم من قوائم ودفاتر محاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف لهذا القطاع؛
- ✓ لا يحقق تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية المصدقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشوف والقوائم المالية؛
- ✓ لا يوجد وعي للمحاسبين بمؤسسات هذا القطاع بكيفية تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية.
- وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري يوضح مختلف مفاهيم ومتغيرات الدراسة، وتهدف أيضا إلى تحديد مختلف التحديات التي قد تواجه المحاسبين أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية من وجهة نظر المحاسبين، وإبراز دور المحاسب والمحاسبة في تطبيق هذا النظام.
- وتكمن أهمية هذه الدراسة في: التعرف على قطاع البناء والأشغال العمومية والطبيعة المحاسبية لهذا القطاع، وتحديد مختلف التحديات الأساسية التي قد تواجه المحاسب أثناء تطبيقه للنظام المحاسبي المالي المكيف، فهي تساعد مؤسسات البناء والأشغال العمومية على تحسين أدائها المالي، وللإمام بجوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم التطرق إلى الجانب النظري في المنهج الوصفي، أما في المنهج التحليلي فقد اعتمدنا على توزيع عدد من الاستبيانات تخص عدة تحديات من الممكن أن تواجه المحاسب أثناء تطبيقه للنظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية على عينة من المختصين في مجال المحاسبة (محاسبين - محافضي حسابات)، ومن ثم تحليلها واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

I- الإطار النظري للدراسة:

I-1 قطاع البناء والأشغال العمومية بالجزائر

I-1-1 واقع قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر:

إن قطاع البناء والأشغال العمومية يلعب دور هام للقيام بالتنمية الاقتصادية، حيث اهتم المشرع الجزائري بهذا القطاع من خلال مختلف التعديلات التي أصدرها، حيث أشار إلى ضرورة إعداد مخطط محاسبي خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية وتم إصدار المخطط المحاسبي لقطاع البناء

والأشغال العمومية إثر المرسوم 01/88 المؤرخ في 12/01/1988، ودخل حيز التنفيذ في 01/01/1989 في الفترة التي تبنت الجزائر فيها المخطط المحاسبي الوطني (PCN) من(1975/2010) وفق الأمر 75-35 الصادر بتاريخ 29 أفريل 1975 (بن الصالح ، 2022، صفحة 243)

ومنذ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF سنة 2010 بدأ المشرع الجزائري في العمل على تحسين المخطط المحاسبي الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي SCF، وتم إصداره عن المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ جوان 2023 على أن يدخل حيز التنفيذ مطلع سنة 2025؛

I-1-2 مفهوم العقود طويلة الأجل: إن لها عدة تعاريف نذكر منها:

حسب المعيار IFRS 15 الايراد من العقود مع العملاء الذي حل محل المعيارين IAS 11 عقود الإنشاء وIAS 18 الإيراد: " هي اتفاقية بين طرفين أو أكثر تنشئ حقوقا والتزامات واجبة النفاذ وقابلية نفاذ الحقوق والالتزامات هي شأن قانوني، ويمكن أن تكون العقود خطية أو شفوية..." (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2018، صفحة 02)

وتعرف أيضا: "هي العقود التي يتم تنفيذها على مدار عدة فترات محاسبية، وهذا النوع من العقود يثير عدة مشاكل محاسبية معقدة نظرا لعدم تزامن استنفاد نفقاتها وتحقيق إيراداتها خلال الفترة المحاسبية نفسها" (مطر و زويلف، 2003، صفحة 14)

وتعرف أيضا على أنها "عقود يتم تنفيذها على مدار عدة دورات محاسبية مثل إنشاء المباني والجسور والسدود والطرق وغيرها من المقاولات، وهو لا يخلو من المشاكل المحاسبية المعقدة لعدم تزامن تحمل مصاريفه وتحقيق إيراداته في الفترة المحاسبية ذاتها، مما جعل الجمعيات المهنية المحاسبية في معظم البلدان وضع معايير محاسبية خاصة" (بن ربيع، الواضح في المحاسبة القطاعية - البناء والأشغال العمومية-، 2023، صفحة 17)

أما النظام المحاسبي المالي فقد عرفها في الفقرة 1-133 كالتالي: " تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلعة أو خدمة أو مجموعة سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقتها والانتهاؤها منها في سنوات مختلفة، ويمكن أن يتعلق الأمر بعقود البناء، عقود إصلاح حالة أصول، عقود تقديم خدمات" (الجريدة الرسمية ، 2009)

من خلال ما ذكرنا نستنتج أنها هي عبارة عن عقود تتعلق بمشاريع البنية التحتية الكبرى والتي تتطلب تخطيط وتمويل طويل المدى تفوق مدة إنجازها سنة مالية واحدة بناء على شروط محددة.

I-2 النظام المحاسبي المالي:

I-2-1 تعريف النظام المحاسبي المالي SCF:

يعرف على أنه "عبارة عن نظام للمعلومات يقوم على مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تحكم عملية تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية تخدم مجموعة كبيرة من المستفيدين، ويتم من خلال تسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية وفقا لقواعد وإجراءات وأساليب مستمدة من المبادئ والافتراضات المحاسبية" (كتوش، 2009، صفحة 290)
ويعرفه القانون في المادة 03 كالتالي: " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية ..، 2007)

إذن هو مجموعة من الممارسات المحاسبية تقوم بإعداد وتقديم العمليات والبيانات المالية والافصاح عنها في إطار قانوني وتنظيمي محكم، من أجل ضمان عرض القوائم المالية بصورة صادقة.

I-2-2 مميزات النظام المحاسبي المالي:

يتميز النظام المحاسبي المالي ثلاث أساسية هي: (بن ربيع ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، 2010، الصفحات 22-23)
أولا: اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية المالية مع الممارسة العالمية، ضمن المرجعية (IAS/IFRS) لضمان التكيف مع الاقتصاد للمعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة؛

ثانيا: يحتوي النظام المحاسبي المالي على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، وطرق القياس وإعداد القوائم المالية وهذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإدارية؛

ثالثا: يوفر النظام المحاسبي المالي معلومات مالية واضحة ومتوافقة قابلة للمقارنة واتخاذ القرارات.

I-3 النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية:

كما ذكرنا سابقا المشرع الجزائري قد اهتم بتحسين الجانب المحاسبي لقطاع البناء والأشغال العمومية، بهدف تنظيم وتوحيد الممارسات المحاسبية، وكذا تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المشاريع، والوصول إلى معلومة مالية موثوقة ودقيقة حيث قام بإصدار نظام محاسبي مالي مكيف خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية.

I-3-1 إصدار النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية:

أصدر المجلس الوطني للمحاسبة CNC في الجزائر نظام محاسبي مالي خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية بتاريخ 01/جوان/2023 قرار 203 يحدد القواعد المحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية.

I-3-2 مكونات النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية:

يتضمن النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية عدة أبواب:

أ/ قواعد تقييم الأصول والخصوم والاعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات: حيث يتضمن هذا الباب عدة فصول: في الفصل الأول عدة أقسام تم التطرق فيها إلى كيفية إدراج الأصول والخصوم والاعباء والمنتجات في الحساب، وقواعد عامة للتقييم، أما الفصل الثاني يتضمن قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات، أما الفصل الثالث كفاءات خاصة للتقييم والمحاسبة؛ ب/ عرض الكشوف المالية: ويتضمن في هذا الباب ثمانية فصول حيث تم التطرق إلى جميع الكشوف المالية ففي الفصل الأول تم التطرق إلى تعريف الكشوف المالية، وفي الفصل الثاني الميزانية والفصل الثالث حساب النتائج والفصل الرابع والخامس جدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، أما الفصل السادس والسابع تم التطرق إلى ملحق الكشوف المالية والقواعد والطرق المحاسبية المعتمدة بمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

ج/ مدونة الحسابات وسيرها: حيث تضمنت فصلين الفصل الأول مدونة الحسابات وتم التطرق إلى مبادئ مخطط الحسابات والاطار المحاسبي، أما الفصل الثاني تطرق إلى سير الحسابات من الصنف 01 إلى الصنف 07 ، وتم التطرق أيضا إلى المحاسبة المبسطة على الكيانات الصغيرة وكذا اضافات كمتابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية، ومبادئ تصحيحات السنة المالية، وكذلك الكشوف المالية السنوية في آخر المعجم الذي يضم أرقام الحسابات وأسماءها الخاص بقطاع البناء

والأشغال العمومية، وقد أصدر النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية على أمل أن يدخل حيز التنفيذ 2024/01/01 لكن بالطبع قد واجه تطبيقه في المؤسسات تحديات فتأخر حيز التنفيذ سنة أخرى فسيطبق في 2025/01/01 (المجلس الوطني للمحاسبة ، 2023)

I-4 تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي لقطاع البناء والأشغال العمومية:

منذ صدور النظام المحاسبي المالي في الجزائر سنة 2007 وبداية تطبيقه سنة 2010 بجميع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي تحاول تبني نظام محاسبي مالي مكيف خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية، كأسلوب لتسهيل المعاملات والتسجيلات المحاسبية في هذا القطاع، فقد سعت جاهدة لإصدار نظام محاسبي مالي مكيف خاص بقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث وبعد سنوات من العمل عليه تم إصداره في 01 جوان 2023 (المجلس الوطني للمحاسبة ، 2023) على أن يتم تطبيقه بالمؤسسات الخاصة لهذا القطاع بداية من 02/جانفي/2025، ولكن هل تتوفر الجزائر على المتطلبات الضرورية التي تجعل مؤسسات في قطاع البناء والأشغال العمومية مستعدة لتبني هذا النظام المحاسبي المالي المكيف بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية والمالية لقطاع البناء والأشغال العمومية، فيمكننا القول هنا أن تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لهذا القطاع سيواجه عدة تحديات منها:

- صعوبة تكيف مخرجات النظام القديم للقوائم والدفاتر المحاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف، خصوصا بما تتميز به المشاريع فهي طويلة الأجل أي تفوق سنة مالية واحدة؛
- غياب الرؤية الاستراتيجية والتخطيط السليم لتطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف نظرا للمدة القصيرة بين الإصدار والتطبيق الذي كان محدد في بداية سنة 2024، والذي ينجم عنه مشكل في التسيير؛
- يهدف هذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية إلى تحقيق المصداقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشوف والقوائم المالية، وهو ما يصعب تحقيقه في هذا القطاع نظرا لمشكلة تقييم الأعمال التامة في نهاية السنة المالية، وتقييم تكلفتها وكذا مشكلة قياس الأرباح للمشاريع تحت التنفيذ؛

- صعوبة التخلي على الطريقة القديمة للمعالجة المحاسبية بمؤسسات البناء والأشغال العمومية، الذي أصبحت جزء من المؤسسات ولدى المحاسبين والخبراء الأكاديميين.

II - الاطار الميداني للدراسة:

II-1/ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- ✓ حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري (أساليب إحصائية وصفية)؛
- ✓ اختبار أداة الدراسة ومصادقيتها من خلال معامل الثبات "كرونباخ ألفا" إذ يمكن الاعتماد على نتائج البحث والاطمئنان على مصداقيته عندما يزيد المعامل على النسبة 70 %؛
- ✓ من أجل اختبار صحة فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار عينة واحدة (one-sample T-test)

II-2 مجتمعات الدراسة:

يتمثل في مجموعة من المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات بولاية المدية، البلدية وبومرداس.

II-2-1 عينة الدراسة: قمنا بتوزيع 50 استبيان على عينة عشوائية من محاسبين ومحافظي

حسابات والجدول التالي يبين عدد الاستثمارات الموزعة والمستبعدة.

الجدول رقم 01: تصنيف الاستثمارات الموزعة

الاستبيان	التوزيع التكراري
عدد الاستبيانات الموزعة	50
عدد الاستبيانات المسترجعة	45
عدد الاستبيانات المستبعدة	4
عدد الاستبيانات القابلة للتحليل	41

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من هذا الجدول أن عدد الاستثمارات الموزعة 50 استثمار منها 45 استثمار مسترجعة، حيث بلغ عدد الاستثمارات غير الصالحة 4 استثمارات وذلك بسبب نقص في الإجابة في العبارات وتركها فارغة، وبالتالي أصبح عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 41 استثمار.

II-2-2 البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

قمنا بتوضيح البيانات الشخصية لعينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
-------	---------	-------	-------	----------------

01	الجنس	ذكر	32	78,04%
		أنثى	09	21,96%
		المجموع	41	100%
02	الفئة العمرية	أقل من 25 سنة	02	4,88%
		من 26 سنة إلى 35 سنة	10	24,39%
		من 36 سنة إلى 46 سنة	16	39,02%
		أكثر من 47 سنة	13	31,71%
		المجموع	41	100%
03	الخبرة العلمية	أقل من 05 سنوات	04	9,75%
		من 06 سنوات إلى 15 سنة	17	41,46%
		أكثر من 15 سنة	20	48,79%
		المجموع	41	100%
04	المؤهل العلمي	تكوين متخصص	4	9,75%
		ليسانس	15	36,58%
		ماستر أو ماجستير	13	31,71%
		دكتوراه	09	21,96%
		المجموع	41	100%
05	المستوى الوظيفي	محاسب معتمد	19	46,34%
		محاسب	14	34,14%
		محافظ حسابات	08	19,52%
		المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الباحثين للاعتماد على مخرجات EXEL

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن:

- ✓ بالنسبة للجنس نلاحظ أن عينة الدراسة تتألف بشكل أساسي من الذكور حيث بلغ عددهم 32 وهم يمثلون 78,04% من عينة الدراسة؛
- ✓ بالنسبة للفئة العمرية فنجد أن الفئة التي تتراوح بين 36 سنة إلى 46 سنة تشكل الفئة الغالبة ب 16 فرد ونسبتها 39,02%، تليها الفئة أكثر من 47 سنة بعدد 13 ونسبتها 31,71%، ثم الفئة من 25 سنة إلى 35 سنة ب 10 أفراد بنسبة 24,39%، وفي الأخير الفئة أقل من 25 سنة بعدد 02 فردين بنسبة 4,88%؛

- ✓ بالنسبة للخبرة المهنية شكلت الفئة التي تتراوح خبرتهم أكثر من 15 سنة الفئة الغالبة على أفراد العينة، حيث بلغ عددهم 20 فرد بنسبة 48,79%، تليها فئة من 06 سنوات إلى 15 سنة حيث بلغ عددهم 17 فرد بنسبة 41,46%، أما أصغر فئة هي الفئة الأقل من 05 سنوات حيث بلغ عددهم 04 بنسبة 9,75%؛
- ✓ بالنسبة للمؤهل العلمي نجد 15 فرد بنسبة 36,58% لديهم شهادة ليسانس، و 13 فرد بنسبة 31,71% لديهم شهادة ماستر، و 09 أفراد بنسبة 21,96% لديهم شهادة دكتوراه، و 04 أفراد بنسبة 9,75% لديهم تكوين متخصص في المحاسبة؛
- ✓ بالنسبة للمستوى الوظيفي شكلت فئة محاسب معتمد الفئة الغالبة بـ 19 فرد بنسبة 46,34%، تليها فئة محاسب بعدد 14 فرد بنسبة 34,14%، وتليها 08 محافظي حسابات بنسبة 19,52%.

II-3 ثبات وصدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق وثبات الأداة تم توزيع الاستبيان على عينة من مجتمع الدراسة (محاسبين معتمدين، محاسبين، محافظي حسابات)، وذلك لاكتشاف مراكز قصور الاستبيان على أساس هذه العينة حيث تم حساب معامل الثبات "ألفا كرونباخ" لقياس درجة الترابط بين عناصر الاستبيان وتظهر ملخصة في الجدول كالتالي :

الجدول رقم 03: ثبات وصدق الاستبيان

معامل الصدق	معامل الثبات	عدد الأسئلة	المعامل
0,9416	0,8867	30	معامل ألفا كرونباخ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل "ألفا كرونباخ" بلغ (0,8867) وهي قيمة جيدة أثبتت استقرار المقياس وعدم تناقضه، أما عامل الصدق فبلغ 0,9416 ويثبت جودة النتائج المتحصل عليها.

II-4 التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان:

من خلال قياس الفرضيات سوف نحاول عرض ووصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة، وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس "ليكارتر الحماسي" حيث قمنا بحساب طول الفئة

والذي يساوي أكبر درجة - أقل درجة وتنقسم على عدد الخيارات أمام المستجوبين (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة)، ويساوي (5-1)/5.

الجدول رقم 04: معايير تحديد الاتجاه

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
المتوسط الحسابي	4,2-5	3,4-4,2	2,6-3,4	1,8-2,6	1-1,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الفرع الأول: عرض نتائج المحول الأول " صعوبة تكييف وتحديث المعلومات في ظل الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية"
من أجل قياس الفرضية الأولى تم الاعتماد على العبارات من (1-9) في القسم الثاني من الاستبيان " المحور الأول" كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : عبارات المحور الأول

الرقم	المحور الأول: تكييف وتحديث المعلومات في ظل الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف	العبارات
1	صدور النظام المحاسبي المالي المكيف لا يخص فقط المؤسسات الكبيرة الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية "كشركة كوسيدار"	العبرة الأولى
2	مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية الصغيرة معنية بتطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الذي أصدره مجلس المحاسبة CNC	العبرة الثانية
3	تعتقد أن النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية يخص جميع المؤسسات الناشطة بهذا القطاع	العبرة الثالثة
4	يؤثر توحيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية على هيكل المؤسسات الصغيرة والكبيرة الناشطة بهذا القطاع (أي تغير في الأقسام والوظائف)	العبرة الرابعة
5	النظام المحاسبي المالي المكيف والخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية يتكامل مع الأنظمة الأخرى بالمؤسسة	العبرة الخامسة
6	يؤدي تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية إلى فقدان بعض البيانات الهامة	العبرة السادسة
7	وجود صعوبة كبيرة في تحويل القوائم المحاسبية إلى النظام المحاسبي المالي المكيف لأن طبيعة المشروع طويلة تستدعي تكييف بنود القوائم المحاسبية مع المعايير الجديدة لهذا النظام الذي سيبدأ تطبيقه من بداية 2025	العبرة السابعة
8	صعوبة عملية نقل البيانات الخاصة بالمشروع وربط مخرجات النظام القديم المعمول به مع التسجيلات والإجراءات المحاسبية الجديدة الخاصة بهذا النظام المحاسبي المالي المكيف في إعداد القوائم المالية، خصوصا تعود المحاسبين على الطريقة القديمة، ومشكل التغيير في طريقة العمل.	العبرة الثامنة
9	عدم وجود دليل واضح وإرشادات كافية لعملية تكييف وتحديث مخرجات النظام القديم مع النظام المحاسبي المالي المكيف، خصوصا أن هذا القطاع يمتاز بطول مدة مشاريعه أكثر من سنتين.	العبرة التاسعة

المصدر: من إعداد الباحثين

وتم تحليل الأجوبة الخاصة بعبارات المحور الأول باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وكانت النتائج ملخصة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 06: تحليل آراء العينة حول الفرضية الأولى

العبارات	العبارة الأولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	لعبارة الثالثة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة
موافق بشدة	تكرار نسبي	19	23	25	09	14	10	19	20
موافق	تكرار نسبي	16	15	15	10	18	17	16	18
محايد	تكرار نسبي	05	01	01	11	04	07	02	01
معارض	تكرار نسبي	01	01	00	07	03	04	04	02
معارض بشدة	تكرار نسبي	00	01	00	04	02	03	00	01
المتوسط الحسابي		4,29	4,41	4,58	3,31	3,95	3,65	4,21	4,36
الانحراف المعياري		0,79	0,88	0,59	1,29	1,09	1,20	0,97	0,73
النسبة		85,8	88,2	91,6	66,2	79	73	84,2	87,2
الاتجاه		موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق	موافق بشدة	موافق بشدة
الترتبة		4	2	1	9	7	8	5	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 06 بأن قيم المتوسط الحسابي للفقرات تقع في المجال بين (3,31 و 4,58)، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يفضلون اقتراح موافق وموافق بشدة، و أعلى رتبة كانت للفقرة 03 حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,58 والانحراف المعياري بلغ 0,59 وبنسبة 91,6%، والمتعلقة ب" تعتقد أن النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية يخص جميع المؤسسات الناشطة بهذا القطاع" وتعني هذه القيم أن أفراد عينة الدراسة متفقون على محتوى هذه العبارة بدرجة كبيرة، كما تحصلت الفقرة 4 والتي تعلق ب" يؤثر توحيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية على هيكل

المؤسسات الصغيرة والكبيرة الناشطة بهذا القطاع (أي تغير في الأقسام والوظائف) " على أدنى متوسط حسابي 3,31 ، وانحراف معياري 1,29 ونسبة 66,2% وتعني أن أفراد عينة الدراسة آراءهم مختلفة حول هذه العبارة.

الفرع الثاني: عرض نتائج المحور الثاني: " المصدقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشوف المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية"
من أجل قياس الفرضية الثانية، تم الاعتماد على العبارات من (1-11) في القسم الثاني للاستبيان " المحور الثاني " كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07 : عبارات المحور الثاني

الرقم	المحور الثاني: المصدقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشوف المالية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف	العبارات
1	توجد تشريعات قانونية تلزم مؤسسات البناء والأشغال العمومية بالشفافية في المعلومات المالية والتقنية عند إفصاحها	العبارة الأولى
2	هذه التشريعات القانونية ذات فعالية ومطبقة لدى جميع مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية	العبارة الثانية
3	لا توجد آليات رقابة فعالة لضمان التزام مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية بالمصدقية عند الإفصاح بمختلف تقاريرها	العبارة الثالثة
4	لا تسود ثقافة الشفافية والمصدقية عند القياس والتقديرات المحاسبية لإعداد مختلف القوائم المالية في قطاع البناء والأشغال العمومية	العبارة الرابعة
5	لا تسود ثقافة التبليغ من الموظفين عن المخالفات التي تكون على مستوى المشروع من ناحية القياس والتقديرات المحاسبية في المؤسسة قبل وأثناء إعداد القوائم المالية	العبارة الخامسة
6	عند تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية في المؤسسات لن يساعد على كشف المخالفات والفساد الذي يتم على مستوى المؤسسات، أو على مستوى المشروع بهذا القطاع وتحسين الأداء وتحديد المخاطر التي تواجه المؤسسة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها.	العبارة السادسة
7	لا تستخدم مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية أنظمة متطورة تساعد على تحسين وتسجيل البيانات والمعلومات المحاسبية، من أجل إعداد القوائم المالية بمصدقية وشفافية أكثر	العبارة السابعة
8	النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية هو نظام يسمح بدقة المعلومات حيث يساعد على توفير معلومات مالية دقيقة تساعد على زيادة الشفافية والمصدقية	العبارة الثامنة
9	لا يساهم النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية في تحسين إدارة المشاريع، لأنه لا يقوم بتوفير أدوات متابعة تقدم المشاريع وتقييم أدائها	العبارة التاسعة
10	لا يساهم النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية على تعزيز الرقابة الداخلية على مختلف الموارد المالية، ولا يضمن الإفصاح المالي الدقيق على جميع المعاملات المالية التي تقوم بها مؤسسات هذا القطاع	العبارة العاشرة
11	النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية لا يعتبر أداة قوية لتحسين الأداء المالي والإداري، وزيادة الشفافية والمصدقية في الإفصاح لمختلف القوائم المالية	العبارة إحدى عشر

المصدر: من إعداد الباحثين

وتم تحليل الأجوبة الخاصة بعبارات المحور الثاني باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وكانت النتائج ملخصة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 08: تحليل آراء العينة حول الفرضية الثانية

العبارات	العبارة الأولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة	العبارة إحدى عشر
موافق بشدة	تكرار نسبي	19	05	17	16	11	10	16	11	14	11
موافق	تكرار نسبي	16	08	15	17	13	14	13	12	12	19
محايد	تكرار نسبي	02	07	01	01	06	05	03	01	04	06
معارض	تكرار نسبي	04	10	05	02	09	09	06	08	07	06
معارض بشدة	تكرار نسبي	00	11	03	05	02	03	03	09	04	03
المتوسط الحسابي		4,21	2,65	3,92	3,90	3,53	3,46	3,80	3,19	3,60	3,51
الانحراف المعياري		0,97	1,40	1,29	1,28	1,26	1,29	1,32	1,57	1,40	1,52
النسبة		84,2	53	78,4	78	70,6	69,2	76	63,8	72	73
الاتجاه	موافق بشدة	معارض	موافق	موافق	موافق	موافق	موافق	محايد	موافق	موافق	موافق
الرتبة	1	11	2	3	7	9	4	10	6	5	8

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 08 بأن قيم المتوسط الحسابي للفقرات تقع في المجال بين (2,65 و 4,21)، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يفضلون اقتراح موافق وموافق بشدة، و أعلى رتبة كانت للفقرة 01 حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,21 والانحراف المعياري بلغ 0,97 وبنسبة 84,2%، والمتعلقة ب" تتوجد تشريعات قانونية تلزم مؤسسات البناء والأشغال العمومية بالشفافية في المعلومات المالية والتقنية عند إفصاحها" وتعني هذه القيم أن أفراد عينة الدراسة متفقون على محتوى هذه العبارة بدرجة كبيرة، كما تحصلت الفقرة 02 والتي تعلق ب" هذه

التشريعات القانونية ذات فعالية ومطبقة لدى جميع مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية" على أدنى متوسط حسابي 2,65، وانحراف معياري 1,40 ونسبة 53% وتعني أن أفراد عينة الدراسة آراءهم مختلفة حول هذه العبارة.

الفرع الثالث: عرض نتائج المحور الثالث "عدم وعي المحاسبين بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف خاصة العاملين بمؤسسات البناء والأشغال العمومية"

من أجل قياس الفرضية الثالثة، تم الاعتماد على العبارات من (1-10) في القسم الثاني من الاستبيان "المحور الثاني" كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 09 : عبارات المحور الثالث

الرقم	المحور الثالث: عدم وعي المحاسبين بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف خاصة العاملين بمؤسسات البناء والأشغال العمومية	العبارات
1	المحاسب على علم بإصدار النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية الذي أصدره المجلس الوطني للمحاسبة في سنة 2023	العبارة الأولى
2	لا يمتلك المحاسب معلومات كافية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية	العبارة الثانية
3	لا يمتلك المحاسب معلومات كافية حول تطبيق النظام المحاسبي المالي الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية	العبارة الثالثة
4	هناك حاجة إلى المزيد من التواصل والتنسيق بين المحاسبين بمختلف مؤسسات البناء والأشغال العمومية لضمان تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف بشكل فعال وجيد	العبارة الرابعة
5	لا توفر مؤسسات البناء والأشغال العمومية دورات تدريبية للمحاسبين حول كيفية تنفيذ النظام المحاسبي المالي المكيف	العبارة الخامسة
6	تعتقد أن هناك حاجة إلى نشر الوعي حول أهمية فهم النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية بين مختلف الجهات الفاعلة	العبارة السادسة
7	هناك صعوبة في التغيير والتحول من النظام القديم إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية لأن المحاسب اعتاد على الطريقة القديمة في التسجيلات المحاسبية مما يستلزم وقتا للتغيير، وجهدا للتأقلم والتعلم	العبارة السابعة
8	تتطلب الإجراءات المحاسبية الجديدة نقل البيانات والمعلومات من النظام القديم إلى النظام المحاسبي المالي المكيف لإعدادات مختلف القوائم المالية لأن طبيعة المشاريع في هذه المؤسسات طويلة الأجل	العبارة الثامنة
9	لا توفر المؤسسة دلائل وارشادات مفصلة حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية ولا تساهم في دحل فريق العمل متعاون على كيفية فهم هذا النظام وتطوير قدراتهم على كيفية تطبيقه	العبارة التاسعة
10	تنفيذ النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال لا يساهم في تحسين صورة المؤسسات الشاغلة بهذا القطاع وسمعتها في المجتمع، ولا يقضي على الفساد والبيروقراطية فيها	العبارة العاشرة

المصدر: من إعداد الباحثين

وتم تحليل الأجوبة الخاصة بعبارات المحور الثاني باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وكانت النتائج ملخصة في الجدول كالتالي:

الجدول رقم 10: تحليل آراء العينة حول الفرضية الثالثة

العبارة		العبارة الأولى	العبارة الثانية	العبارة الثالثة	العبارة الرابعة	العبارة الخامسة	العبارة السادسة	العبارة السابعة	العبارة الثامنة	العبارة التاسعة	العبارة العاشرة
موافق بشدة	تكرار نسبي	18	15	06	17	11	21	23	19	11	13
موافق نسبي	تكرار نسبي	21	16	09	19	12	17	17	22	13	18
محايد	تكرار نسبي	02	03	05	03	04	01	00	00	08	03
معارض	تكرار نسبي	00	04	13	01	09	02	01	00	07	04
معارض بشدة	تكرار نسبي	00	03	08	01	05	00	00	00	02	03
المتوسط الحسابي		4,39	3,87	2,80	4,21	3,36	4,39	4,51	4,46	3,58	3,82
الانحراف المعياري		0,58	1,25	1,39	0,92	1,42	0,77	0,65	0,53	1,22	1,23
النسبة		87,8	77,4	56	84,2	67,2	87,8	90,2	89,2	71,6	76,4
الاتجاه		موافق بشدة	موافق	معارض	موافق بشدة	محايد	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق بشدة	موافق	موافق
الرتبة		3	6	10	5	9	4	1	2	8	7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول رقم 10 بأن قيم المتوسط الحسابي للفقرات تقع في المجال بين (2,80 و 4,51)، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة يفضلون اقتراح موافق وموافق بشدة، و أعلى رتبة كانت للفقرة 07 حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,51 والانحراف المعياري بلغ 0,65 ونسبة 90,2%، والمتعلقة ب" هناك صعوبة في التغيير والتحول من النظام القديم إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية لأن المحاسب اعتاد على الطريقة القديمة في التسجيلات المحاسبية مما يستلزم وقتا للتغيير، وجهدا للتأقلم والتعلم. " وتعني هذه القيم أن أفراد عينة الدراسة متفقون على محتوى هذه العبارة بدرجة كبيرة، كما تحصلت الفقرة 03 والتي تعلق

ب" يتم تنظيم ورش عمل وندوات حول مبادئ تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية " على أدنى متوسط حسابي 2,80 وانحراف معياري 1,39 ونسبة 56% وتعني أن أفراد عينة الدراسة آراءهم مختلفة حول هذه العبارة.

III- النتائج ومناقشتها

III-1 نتائج اختبار الفرضيات:

للتأكد من صحة الفرضيات استخدم الباحثين اختبار عينة واحدة (one-sample t-test) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 11: نتائج اختبار الفرضيات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولة	مستوى الدلالة
الفرضية الأولى	4,1033	0,951	40	3,48044	1,684	0,05
الفرضية الثانية	3,8536	1,329	40	2,13762	1,684	0,05
الفرضية الثالثة	3,939	0,996	40	2,98130	1,684	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS

III-2 مناقشة النتائج:

من خلال جدول اختبار الفرضيات أعلاه، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها نستنتج ما يلي:

الفرضية الأولى: التي كان محتواها " إن هذا النظام المحاسبي المالي المكيف موحد لجميع مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية، وتوجد صعوبة تكييف وتحديث لمخرجات النظام القديم من قوائم ودفاتر محاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بهذا القطاع" قد بلغ متوسطها الحسابي 4,1033 وأما عن الانحراف المعياري فقدر بـ: 0,951، كما قد بلغت قيمة t المحسوبة 3,48044 وهي أكبر من قيمة t الجدولة 1,684 ومستوى الدلالة هو 0,05 مما يعني قبول الفرضية؛

الفرضية الثانية: "لا يحقق تطبيق هذا النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية المصداقية والشفافية في الإفصاح لمختلف الكشوف والقوائم المالية " قد بلغ المتوسط

الحسابي 3,8536 وانحراف معياري قدره 0,996، كما بلغت قيمة t المحسوبة 2,13762 وهي أكبر من قيمة t المجدولة 1,684 ومستوى الدلالة 0,05 مما يعني قبول الفرضية؛
الفرضية الثالثة " لا يوجد وعي لدى المحاسبين بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف الخاص بقطاع البناء والأشغال العمومية خاصة العاملين بمؤسسات هذا القطاع" بلغ المتوسط الحسابي الخاص بفقراتها 3,939 وانحراف معياري قدره 01,099، كما بلغت قيمة t المحسوبة 2,98130 وهي أكبر من قيمة t المجدولة 1,684 ومستوى الدلالة 0,05 مما يعني قبول هذه الفرضية أيضا.

الخلاصة:

من خلال دراستنا وما تم التطرق إليه سمح لنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

- إن إصدار النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر وتنفيذه بفعالية، يعد عاملا محوريا في تعزيز التنمية الاقتصادية، وضبط الأداء المالي لهذا القطاع؛
- المحاسب يواجه صعوبة تكييف وتحديث لمخرجات النظام القديم من قوائم ودفاتر محاسبية مع النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية، وذلك نظرا لطبيعة المشاريع التي تمتاز بطول فترة الإنجاز التي تكون على عدة فترات محاسبية؛
- نقص الموارد المالية المخصصة لبرامج تدريب المحاسبين بكيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية؛
- عدم التعاون بين المحاسبين والموظفين ومتخذي القرار على تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية بسبب ثقافة المؤسسة، وصعوبة تغيير فكر بعض الموظفين؛
- إن قطاع البناء والأشغال العمومية يتميز بتعدد مراحل مشاريعه وطول مدة إنجازها، مما يخلق عدة مشاكل محاسبية، فالنظام المحاسبي المالي المكيف يسعى بتطبيقه إلى الوصول للإفصاح والشفافية والجودة في القوائم المالية؛
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية يسعى إلى تحقيق الممارسة المحاسبية السليمة، وإظهار التكاليف الحقيقية، وكذا تعزيز الرقابة بهذا القطاع.

وعليه يمكن الخروج من هذه الدراسة ببعض التوصيات الآتية:

- ضرورة توفير برامج ودورات تدريبية للمحاسبين حول كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف لقطاع البناء والأشغال العمومية؛
- رفع مستوى الوعي لدى الموظفين والمحاسبين ومتخذي القرار، داخل مؤسسات قطاع البناء والأشغال العمومية بأهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي المكيف بالشكل الجيد؛
- تمويل أبحاث ميدانية لدراسة تأثير النظام المحاسبي المالي المكيف على أداء القطاع، مع التركيز على المقارنات وتتبع التكاليف الفعلية للمشاريع لضمان تطبيق أفضل الممارسات.

الهوامش والمراجع :

1. حنيفة بن ربيع . (2010). *الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS*. الجزائر ج 1: بدون دار نشر.
2. حنيفة بن ربيع. (2023). *الواضح في المحاسبة القطاعية - البناء والأشغال العمومية* - (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر.
3. محمد مطر ، و انعام زويلف. (2003). *النظم المحاسبية المتخصصة وتطبيقاتها العلمية*. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. الجريدة الرسمية . (2007). القانون رقم 07/11 المؤرخ في 25/نوفمبر/2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي المادة 03. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية(47).
5. الجريدة الرسمية . (25 مارس، 2009). قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجريدة الرسمية، 19.
6. المجلس الوطني للمحاسبة . (01 جوان، 2023). قرار 203 المؤرخ في 2023/06/01 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، المكيف مع قطاع البناء والأشغال العمومية والهيدروليكا. المجلس الوطني للمحاسبة وزارة المالية . الجزائر.
7. مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2018). *المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS15) الايراد من العقود مع العملاء*. تم الاسترداد من <http://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-translations> (Visited 17 /11/2024)
8. بوجمعة بن الصالح . (2022). محاسبة قطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر: دراسة تحليلية مقارنة بين متطلبات النظام المحاسبي المالي ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15. *المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية*، 13، الصفحات 214-260.
9. عاشور كتوش. (1 1، 2009). متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر. *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، 5(6)، الصفحات 289-312.